موقف الرّمّانيّ من القراءات المتواترة والشّاذّة في ضوء شرحه لكتاب سيبويه

The stance of Al-Rummānī's towards the Mutawātir and Shādh Quranic Readings in light of his explanation of Sībawayh's book

أحمد عبد الرحمن الشّريف [1] حمد عبدالرحمن حسن الحجوج البطوش [2]
Ahmad Abdul Rahman Al-Sharif [1] Muhammad Abdul Rahman Hassan Al-Hajjuj Al-Batoush [2]

10.15849/ZJJHSS.230730.06

المُلخَّص

تهدفُ الدِّراسةُ إلى بيانِ موقفِ الرُّمّانيّ مِنَ القِراءاتِ القُرآنيَّةِ المتواترةِ والشَّاذَّةِ في شرحِهِ لكتابِ سيبويه. ولا شَكَّ أنَّ الوقوفَ على رأيِ عالِمٍ من عُلَمَاءِ العربيَّةِ في القَرْنِ الرَّابِعِ الهجريّ –ذي مذهبٍ مستقلٍّ– يُجَلّي طريقةَ تعامُلِ عُلَمَاءِ النَّحْوِ مع القراءاتِ القُرآنيَّة، لا سيّما أنَّ موقفَ الرّمّانيّ لم يأخذْ حَقَّهُ من الدَّرس؛ فعلِقَت به بعضُ الأحكام غير الدَّقيقة.

اعتمدَ البحثُ المنهجين: الاستقرائيّ والوصفيّ التّحليليّ؛ إذ وقفَ على القراءاتِ القرآنيَّةِ جميعِها متواتِرِها وشاذِّها في شرحِ الكتاب، ونظرَ في طريقةِ تعامُلِ الرُّمّانيّ معها، مُقارِنًا إيّاها برأي صاحبِ الأصلِ –كتاب سيبويه– وبعضِ آراءِ النُّحاةِ حيثُما تطلَّبَ الأمرُ ذلك.

توصَّلَ البحثُ إلى تصريحِ الرُّمّانيّ بإجلالِه القراءاتِ القرآنيَّةَ المتواترة، وأنَّها لا تُحمَلُ إلَّا على الأوجُه القويَّة في اللُّغة. أمّا القراءةُ الشَّاذَّةُ فكان يعامِلُها على أنَّها بعضٌ من كلام العرب لا من كلامِ الله، فيجري عليها ما يجري على بقيَّةِ الشَّواهد.

الكلمات المفتاحيَّة: الرّمّانيّ، أصول النّحو، القراءات المتواترة، القراءات الشّاذّة، السَّماع.

Abstract

The study aims to clarify Al-Rummānī's stance towards the Mutawātir and Shādh Quranic readings through his explanation of Sībawayh's book. Without a doubt, examining the viewpoint of an Arab scholar from the fourth Hijri century, recognized for his independent school of thought, elucidates the method taken by Arab grammarians towards Quranic interpretations. Al-Rummānī's position, Particularly, has gotten insufficient attention, and some have judged his interpretations to be inaccurate and correct.

The study used two methods: inductive and descriptive-analytical. It investigated all the book's frequent and uncommon Qur'anic readings and studied Al-Rummani's approach to them, comparing it to the original author's standpoint (Sibawayh) and some grammarians' comments when necessary. The study finds that Al-Rummani admired the frequent Qur'anic readings, believing that they were only genuine based on strong linguistic evidence. However, he treated the rare readings as part of the Arabic language rather than the speech of God. Therefore, he treated them similarly to other linguistic instances.

Keywords: Al-Rummānī, Origins of grammar, Mutawātir Readings, Shādh Readings, Audition.

[1] جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الدراسات العليا، اللغة العربية، الدراسات اللغوية
[2] جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الدراسات العليا،اللغة العربية، لغة ونحو
* للمراسلة: Alshareefsy96@gmail.com
تاريخ استلام البحث: 2023/04/11
تاريخ قبول البحث: 2023/07/09

[1] International Islamic Science University, Graduate Studies, Arabic language, Linguistic studies
[2] International Islamic Science University, Graduate Studies, Arabic language, language and grammar
* Corresponding author: Alshareefsy96@gmail.com
Received: 11/04/2023
Accepted: 09/07/2023

المقدمة

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنيّة 2023

إنَّ أول ما يُحتجُّ به في إقامة قواعد العربية القرآن الكريم[1]، وذلك –بعدَ كونه معظَّمًا– فقد تحققت فيه شروط الاحتجاج كما لم تتحقق في الشعر من حيثُ ثبوتُ السّند والتواتر، وإنَّه في أعلى درجات الفصاحة والبلاغة، وليس كالكلام المحكيّ؛ إذِ الغرضُ منه الإعجاز اللغويّ. وقد أجمع النّاس على أنَّ اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غيره[2]، ولا أدلَّ على ذلك من إقرار فصحاء العرب، فما دانوه وما عارضوه[3]، وكذا ممَّا يرجِّحُ الشّاهد القرآني على الشعريّ عدم احتماله الضّرورةَ، إذ أباحوا للشاعر ما لم يبيحوه لغيره، وما لا تجيزه اللغة نفسها.

جاء هذا البحث ليقفَ على الشّاهد القرآنيّ في شرح الرمّاني[4] لكتاب سيبويه، فقد كانت الدراسات حول الرماني في تعامله مع الشّاهد القرآني –مع جلالها– غير وافيةٍ[5]، وسبب ذلكَ أنَّ هذا الشّرح لم يرَ النور مكتملًا إلا في العام الماضي، ومن درسَه اعتمد على مخطوطات أو تحقيقات لأجزاءٍ منه. وكان شيءٌ من عدم دقّةِ بعض الباحثين في قولهم إنَّ الرمّانيّ كان لا يرفض من القراءات شيئا متواترها وشاذّها[6]، وليس الأمر كذلك –كما سيأتي بيانه–، فظهر لي أن أقف على موقف الرماني من الشاهد القرآني، مميّزًا بينَ متواترها وشاذّها.

اتّبع البحث المنهجين: الاستقرائي والوصفيّ التّحليليّ، إذ وقفَ على القراءات القرآنية في الكتاب جميعها متواترها وشاذّها، ونظر في آلية تعامل الرمّانيّ معها، مقارنًا إيّاها برأي صاحب الأصل –كتاب سيبويه– وبعض آراء النحاة حيثما تطلّب الأمر ذلك.

حاول البحث أن يجيب عن الأسئلة الآتية:

1. ما موقف الرماني من القراءات المتواترة؟
2. ما موقف الرماني من القراءات الشّاذّة؟
3. أيُفَضِّلُ الرّمّاني القراءات المتواترة بعضها على بعض أم يفضّل الشّاذّ على المتواتر أم العكس؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة اقتضت هيكلة هذا البحث مبحثين:

الأوّل: موقف الرمّانيّ من القراءات المتواترة.

الثاني: موقف الرماني من القراءات الشّاذّة.

---

[1] انظر: الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ط1، دار الشروق، عمان، 2001م، ص146. وانظر: رفيدة، إبراهيم عبد الله، النحو وكتب التفسير، ط3، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 1990م، ج1، ص971.

[2] انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد علي منصور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، 168/1.

[3] انظر: الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب (ت402هـ)، إعجاز القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، ط5، دار المعارف، مصر، 1997م، ص24.

[4] هو أبو الحسن عليُّ بن عيسى بن عليّ بن عبد الله النَّحويّ، البغداديّ، الرُّمّانيّ، الإخشيديّ، الملقّب بالورّاق، والجامع، نحويّ ومفسّر معتزليّ، له مصنفات عديدة في النحو والمنطق والتفسير والاعتزال وغيرها، ولدَ في بغداد 296هـ) وتوفّي في بغداد 284هـ، له شرح جليلٌ على الكتاب لسيبويه، طبع في ثمانية مجلدات. انظر: ابن النديم، محمد بن إسحاق (ت438هـ)، الفهرست، تحقيق: إبراهيم رمضان، ط2، دار المعرفة، بيروت، 1997م، ص88. وانظر: التنوخي، أبو المحاسن المفضل بن محمد، (ت442هـ)، تاريخ العلماء النَّحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، ط2، دار هجر، القاهرة، 1992م، ص30–31. وانظر: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، (ت463هـ)، تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2002م، ج12، ص16–17. وانظر: ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين، (ت681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ج3، ص299.

[5] المبارك، مازن، الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، ط1، مطبعة جامعة دمشق، 1963م، ص273– 375

[6] الصغير، محمود أحمد، القراءات الشّاذّة وتوجيهها النّحويّ، دون ط، دار الفكر، دمشق، بيروت، 1999م، ص186.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنيّة 2023

لم أقف –في حدود ما اطلعت– على دراسةٍ خصَّت الشّاهد القرآني عند الرمّاني، إلّا بعضَ آراء متناثرة درست الرمّانيّ بعامّة، أو من درسَ أصولَ النحو وتعرّض فيها لرأي الرمّاني، وسأذكر بعض الدراسات في ذلك:

1. الرّمّانيّ النّحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، مازن المبارك. وهي رسالة دكتوراه في كلية الآداب بجامعة القاهرة، قدّمها عام 1960، وطُبعت أول مرة 1963. تعرّض فيها الباحث لمنهج الرّمّانيّ وأصول النّحو عنده عمومًا، وناقش بعض اختياراته، وقد اعتمد آنذاك على آراء مِن شرح الرّمّانيّ لكتاب سيبويه، بتحقيق الباحث نفسه، تمثلت بنماذج اقتصرت على باب الاستثناء، فيما لا يزيد على خمسين صفحة، والناظر في الكتاب يجد الاختلاف بينه وبين ما تتناوله هذه الدراسة.
2. شرح كتاب سيبويه للرمّاني، تحقيق ودراسة محمد إبراهيم شيبة وأحمد مكي الأنصاري، 1994م. وهي رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى، عُنيت بالمجلد الأوّل فقط، وشرحته شرحًا كاملا.
3. الرّمّانيّ بين المدرستين البصرية والكوفية دراسة نحوية صرفية، ماجدة منصور، 2005م. وهي رسالة ماجستير في جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية في السودان، تعرضت فيها الباحثة للأصول والعلل عند الرّمّانيّ، وموقفه من نحاة البصرة (الخليل والأخفش والمبرد)، ولم تأتِ الباحثة على موقف الرماني من القراءات، إنما عرضت موقفه عموما من السماع بما يقارب الصفحتين.
4. موقف النحاة من القراءات: دراسة تأصيلية، صالح محجوب، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، ماليزيا، العدد 1، 2009م.
5. موقف النحاة من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، ابتهال محمد علي، مجلة سياقات اللغة والدراسات البينية، المجلد 6، العدد 1، 2021م.

المبحث الأول: موقف الرمّانيّ من القراءات المتواترة

القراءات القرآنية المتواترة[1] كلُّها حجّة بالدرجة نفسها، وما تظنُّه قراءةً أخرى نسبة إلى القراءة التي تقرأُ بها فهو الوجه الأول الذي يقرأ به قومٌ آخرون. فمن القصور أن تتصوَّر أنّ قراءتك هي القرآنُ وحده. والقرآن حجةٌ على اللغة وليس العكس، فالقراءة سُنَّةٌ مُتَّبعة[2]، والقراءات لا يفضُلُ بعضُها بعضًا، وفي ذلك يقول ثعلب: "إذا اختلف الإعرابان في القراءات لم أفضِّل إعرابًا على إعراب، فإذا أخرجت إلى كلام الناس فضَّلت الأقوى"[3].

والمتتبعُ للتراث يجدُ إنكارَ بعض العلماء ما تواتر من القراءات، وهذا لا يختصُّ بعلماء اللغة فقط، بل بعلماء الفقه والحديث، فقد ردَّ الإمام أحمد قراءة حمزة[4]، بل إنَّ بعضَ الصَّحابة أنكرَ بعض القراءات كما حصل

---

[1] سنأتي إلى شروط التواتر في حديثنا عن الشّاذّ.

[2] انظر: الداني، عثمان بن سعيد أبو عمر الداني (ت444هـ)، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، محمد صدوق الجزائري، ط1، دار الكتب العلمية، 2005م، 51/1.

[3] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ)، الإتقان في علوم القرآن، سعيد المندوب، بدون ط، الهيئة المصرية العامة، 1974م، 281/1.

[4] أبو الحسين، محمد بن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، 1952م، 391/1–392.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنيّة 2023

مع عمر بن الخطاب –رضي الله عنه–[1]، وكان ابن مسعود –رضيَ الله عنه– ينفي أن تكون المعوذتان من القرآن، بل إنّ أبا بكر بن مجاهد نفسه الذي سبع السبعة أنكرَ بعض القراءات، نحو قراءة "كُنْ فَيَكُونَ" [البقرة: 117][2] بالنّصب، ووصَفَها بأنَّها غلط[3]. وسلك الرّمّانيّ هذا المسلك، فردَّ شيئا من القراءات سواء أكان ذلك صراحةً أم تعريضا على ما سيأتي.

وهذا لا يعني أن نقولَ إنّ الصحابةَ –رضي الله عنهم– والنُّحاةَ والعلماءَ ردّوا القراءات المتواترة، حاشا وكلا فليس هذا منهجَهم ولا مما يعلمُ من سيرتهم وعدالتهم، إنّما يمكن أن نرد المسألة إلى علل ثلاث:

الأولى: أنَّ استقرار اختيار القراءات لم يكن قد حصلَ بعدُ، فكان العلماء يجتهدون في قبول قراءة أو ردِّها، فلم تشتهر بعدُ القراءات المتواترة والقراءات الشاذّة.

الثانية: قد يعرض للعالم عدم علمه بتواتر قراءة ما، ولو ثبتت عنده أنها شيءٌ من القرآن وأن الأمة قد تلقتها بالقبول لما ردّها.

الثالثة: أنّ ردّهم للقراءات لا يعدو أن يكون وصفًا لها من جهة النحو؛ فالشذوذ الذي يصفون به قراءة، هو شذوذ عن قياس النحاة –ومع ذلك فإنَّ هذا لا يبرر لهم ردَّ القراءة أو رميها بالضّعف، والقراءة إذا شذت عن القياس فلا يعيبها ذلك، فهو شذوذ صناعيّ.

أمَّا موقف الرماني من المتواتر فسأجمله على النحو الآتي:

أوَّلا: رؤية الرمّاني أنّ القرآن بقراءاته المتواترة في أعلى منزلة وأنَّهُ لا يُعارض

جاءت الشّواهد القرآنية في كتاب الرمّاني على نحو كثير تأصيلا وتعزيزًا وتمثيلًا، وإنَّ شواهد القرآن جاءت أكثر من شواهد الشعر العربي، إذا ما نظرنا إلى النسبة في حضور كلّ منهما في شواهد العربية. وقد أحصيتُ الشواهد القرآنية في كتابه فكانت قرابة الأربعة شواهد وخمسمئة من غير تكرار، فهي أكثر من شواهد سيبويه القرآنية إذ بلغت أربعمئة وستين شاهدًا[4]، فلم يكن يتجاوز الباب إلا ويأتي بما جاء عليه من شواهد قرآنية.

كان موقف الرمّانيّ من القرآن الكريم وقراءاته المتواترة بيّنًا واضحًا في مقالهِ –وإن اختلفت تطبيقاته على ما سنرى–؛ إذ جعله في أعلى درجات الاستشهاد، ونصَّ على أنّه لا يمكن حمله إلّا على الأوجه القوية في العربية؛ إذ كان يأبى حمل القرآن على الوجه الضعيف، فيقول: "ولا يجوز أن يكون –أي القرآن– على (أكلوني البراغيث)؛ لأنَّ هذه لغة قليلة ضعيفة في القياس؛ وإذا ضَعُفَ الشيء في القياس والاستعمال لم يَجُزْ أن يُحمل القرآن عليه؛

---

[1] "عن عمر رضي الله عنه قال: سمِعتُ هشامَ بنَ حَكيمِ بنِ حزامٍ يقرأُ سورةَ الفرقانِ، فقرأَ فيها حُروفًا لم يَكُن نبيُّ اللَّهِ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ أقرأَنيها، قُلتُ: مَن أقرأَكَ هذِهِ السُّورةَ؟ قالَ: رسولُ اللَّهِ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ، قُلتُ: كذبتَ، ما هَكَذا أقرأَكَ رسولُ اللَّهِ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ! فَأخذتُ بيدِهِ أقودُهُ إلى رسولِ اللَّهِ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ، فقلتُ: يا رسولَ اللَّهِ! إنَّكَ أقرأتَني سورةَ الفرقانِ، وإنِّي سمِعتُ هذا يقرأُ فيها حروفًا لم تَكُن أقرأتَنيها! فقالَ رسولُ اللَّهِ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ: اقرأ يا هشامُ. فقرأَ كما كانَ يقرأُ، فقالَ رسولُ اللَّهِ: هَكَذا أُنْزِلَت. ثمَّ قالَ: اقرَأ يا عمرُ. فقرأتُ، فقالَ: هَكَذا أُنْزِلَت" أخرجه البخاري (2419).

[2] خاروف، محمد فهد خاروف، الميسر في القراءات الأربع عشرة، ط1، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، 2000م، ص18.

[3] ابن مجاهد، أحمد بن موسى التميمي، (ت324هـ)، السبعة في القراءات، ط2، دار المعارف، مصر، 1980م، ص169. وانظر: العوضي، أبو مالك، ومجموعة من المؤلفين، صناعة التفكير اللغوي، ط1، تكوين، السعودية، 2014م، ص121–124.

[4] انظر: عبادة، محمد إبراهيم، الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه عرض وتوجيه وتوثيق، مكتبة الآداب، القاهرة، ص2.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنيّة 2023

لأنّه أجلُّ من كلامِ سواه، وأعلى من كلّ جهةٍ، فلا يُحمَلُ على الوَجه الضَّعيف في شيءٍ من تأويلِه ووجوهِهِ"[1]، فمع أنَّ الرمّاني يجيزُ هذه اللغة في غير القرآن –مع ضعفها–[2] إلّا أنّه ينزّه القرآن عنها كما رأينا.

وصرّحَ بأن القرآن دائما يأتي على الوجه الأعلى في الحسن والفصاحة، ويقول: "ولا يجوز أن يجيء شيء في القرآن على الوجه الأدون في الحسن، بل جميعه على الوجه الأعلى في الحسن"[3]، إذًا إنَّ موقف الرُّمَّانيّ كان أوضح من موقف سيبويه إذ صرّح ودافع، أمّا سيبويه فلم يكن بدرجة البيان التي كان عليها الرمّانيّ، إنما كان يتناول المسائل مستشهدًا عليها بالقرآن أصالةً، وقد يعرّض بقراءة بأن يضعّفَ وجهًا جاءت عليه، أو ألّا يذكر قراءةً خالفت قياسه في موضع وجب عليه ذكرها.

ومما يؤكد اعتناءه الدقيق بالأوجه التي يُحمل عليها القرآن، إجازته وجهًا في كلام الناس لا يجيزه في القرآن، فقد ذهب في قوله تعالى: "وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ" [الأنبياء: 26]، إلى عدم جواز النصب؛ لأَنَّ الحكاية قد انقطعت عند قوله جلَّ وعزَّ: "وَلَدًا"، ثمّ قال الله منكِرًا لما قالوه: "بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ"، أي: بل هم عباد مكرمون، ويجيزه في غير القرآن أي بل اتخذهم عبادًا، فهو يجيز هذا الوجه في غير القرآن، ويبعد القرآن عن مثله[4]، وهذا الوجه أجازه الفراء في معاني القرآن يقول: "ولو كانت: بَلْ عبادًا مكرمين مردودة عَلَى الولد أي لَمْ نتَّخذهم ولدًا ولكن اتخذناهم عبادًا مكرمين (قالَ صَوابًا)"[5].

ويقوّي الرمّانيّ رأيه مبتدأ بالشّواهد القرآنية، فيوافق النحويين في مسألة عطف المنصوب على المرفوع مع إضمار الفعل الناصب، ويخالف سيبويه في استقباحه ذلك[6]، فيقول: "والصواب عندي مذهب النحويين لأنّ له شواهد كثيرة تقتضيه، منها ما ذكرنا من قوله جلّ وعزَّ:"يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ ۚ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا" [الإنسان: 31]، وقوله تعالى: "فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُۚ" [الأعراف: 30]، وقوله: "وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَۖ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا" [الفرقان: 39]، وقوله: "وَعَادًا وَثَمُودَاْ وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ وَقُرُونًۢا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا" [الفرقان: 38]"[7].

كما يجوّد الأوجه التي يأتي بها القرآن على غيرها مما يجوز، فمجيء (مِنْ) بعد كم الخبرية هو الأجود المختار، لأنَّ الإبهام فيهما شديد، ويستدل بقوله تعالى: "وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ" [الحج: 48][8].

ثانيًا: إعراض الرّمّانيّ عن ذكر بعض القراءات الصَّحيحة، أو تضعيف اللغة التي جاءت عليها القراءة

---

[1] الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، شرح كتاب سيبويه، شريف النجار، ط1، دار السلام، القاهرة، 2021م، 870/2.

[2] الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، شرح كتاب سيبويه، مصدر سابق، 204/1.

[3] انظر: الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، شرح كتاب سيبويه، مصدر سابق، 1149/3.

[4] الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، شرح كتاب سيبويه، مصدر سابق، 777/2.

[5] الفراء، يحيى بن زياد (ت207هـ)، معاني القرآن للفراء، أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط1، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، 201/2.

[6] سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان الحارثي (ت180هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ-1988م، 334/1.

[7] الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، شرح كتاب سيبويه، مصدر سابق، 591/2.

[8] الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، شرح كتاب سيبويه، مصدر سابق، 1148/3.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنيّة 2023

كان الرماني ومِنْ قَبْلِه سيبويه لا يعارضان القراءة ويجعلانها أصلًا ما استطاعا إلى ذلك سبيلا، ولكن إن خالفَتْ القراءةُ القياسَ كان سيبويه يُعرض عن ذكرها[1] وتبعه الرمّاني على ذلك، وليس الأمر بالعموم الذي ذكرته خديجة الحديثي أنه قَبِلَ كلَّ القراءات بإطلاق[2]، وهذا واضحٌ في صنيعيهما في قراءة حمزة: "وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامِۚ" [النساء: 1] بجرّ الأرحام عطفًا على الضمير دون إعادة الجارّ؛ لأنّه لا يجوز عندهم العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجارّ[3]، ولا أظنُّ أنَّ مثلَ هذه القراءة تخفى على مثلهم، خاصّةً بعدما أحدثته من إشكالات بين النّحاة، والأدلُّ على ذلكَ أنَّ تجاهلهما إيّاها ليس إلا لمخالفتها مذهبهم وقياسهم، ولم يتجرّأا في الوقت نفسه على الطعن في القراءة، وكذا أعرض الرماني عن ذكر قراءة: "وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ" [الأنعام: 137] في بابها[4].

كما تبع الرّمّانيّ شيخه سيبويه في تضعيف وجهٍ جاءت عليه قراءةٌ متواترةٌ، ولم ينصَّا على ضعفِ هذه القراءة صراحةً؛ إذ جاء عند الرّمّانيّ: "وما يجب له الرفع في النكرة على كل حال فإنه يجب له الرفع في المعرفة؛ لأنّه لما امتنع أن يعمل في السبب، ويجري على الأول، وجب أن يكون على تقدير الجملة في النكرة والمعرفة، فمن ذلك قوله جلَّ وعزَّ: "أَمۡ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجۡتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجۡعَلَهُمۡ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءٗ مَّحۡيَاهُمۡ وَمَمَاتُهُمۡۚ" [الجاثية: 21][5]، فهذا في المعرفة والنكرة على طريقة واحدة؛ لأنّه يتّصل بالأوّل اتّصال الجملة."[6] ثمّ قال بعد ذلك: "وأمَّا من يُتبعه النكرة على المذهب الضّعيف فإنه يلزمه أن ينصبه في المعرفة؛ لأنّ ما كان صفة للنكرة فهو حال للمعرفة، فتقول على هذا: (مررتُ بعبد الله خيرًا منه أبوه)؛ لأنه لو كان ما قبله نكرة لأتبعه الصفة..."[7]، وعلى مثل هذا جرى رأي سيبويه، فقد تعرَّض لوجه الرفع في الآية، وقال عن لغة النصب أنها رديئة[8].

فلم يذكرا روايةَ النّصب صراحةً، إنما ضعّفا اللغة التي جاءت عليها، وقراءة النصب صحيحةٌ جاءَ عليها القرآن[9]، ولا يأتي القرآن بالرديء أو الضّعيف كما أشارَ إلى ذلك الرمّاني نفسه، وإذا أردنا أن نحسنَ الظنَّ نقولُ إنَّ هذه الرواية لم تصل الرّمّانيّ، وتقيَّدَ في هذه الآية بما ذكره الكتاب فهو شارحٌ له، أو أنه قصدَ تضعيفها قياسًا لا استعمالًا، ولا بأس أن يأتي في القرآن ما شذَّ عن القياس لا الاستعمال، فهذا لا يخلُّ بالفصاحة، بل على العكس فإذا شذّت القراءة عن القياس، فإنها تحملُ دلالة خاصّة.

---

(1) نحلة، محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ط1، دار العلوم العربية، بيروت، 1987م، ص34-35.

(2) الحديثي، خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ط1، جامعة الكويت، الكويت، 1974م، ص51.

(3) سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان الحارثي (ت180هـ)، الكتاب، مصدر سابق، 382/2.

(4) انظر: الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، شرح كتاب سيبويه، مصدر سابق، 349/1.

(5) ذكرَ محقق الكتاب الآية على النصب (سواءً)، والصواب إثباتها على الرّفع لأنّه الوجه الذي يريده الرمّانيّ هنا، وهو الوجه نفسه الذي ذكره سيبويه في الكتاب.

(6) الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، شرح كتاب سيبويه، مصدر سابق، 851/2.

(7) الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، شرح كتاب سيبويه، مصدر سابق، 852/2.

(8) سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان الحارثي، (ت180هـ)، الكتاب، مصدر سابق، 34/2.

(9) ابن مهران، أحمد بن الحسين النيسابوري، (ت381هـ)، سبيع حمزة حاكيمي، المبسوط في القراءات العشر، دون طبعة، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1981م، ص135.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنيّة 2023

ثالثًا: تضعيف الرّمّانيّ قراءة متواترة صراحةً

صرّح الرمّانيّ بعدم جواز وجه جاءت عليه قراءة متواترة كان سيبويه قد أعرض عن ذكرها، وهي قراءة ابن عامر: "كن فيكونَ" بنصب المضارع[1]، يقول: "وفي التَّنْزِيلِ: "كُنْ فَيَكُونَ" [البقرة: 117] عَلَى الرَّفْعِ، وَلا يَجُوزُ عَلَى الجَوَابِ؛ لأَنَّهُ فِعْلٌ وَاحِدٌ أَمَرَ بِهِ، وأَخْبَرَ بِأَنَّهُ يَكُونُ والجَوَابُ في هذا لا يَصِحُ؛ لأَنَّهُ لا يَكُونُ إِلَّا مِنْ فِعْلَيْن، أَحَدُهُما سَبَب للآخر، والذي ذُكِرَ فِعْل وَاحِدٌ، وهو نظير قَوْلِكَ: (تَعَلَّمْ فَتَتَعَلَّمُ الخَيْرَ)، فهو فِعْلٌ وَاحِدٌ أَمَرَ بِهِ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ يَكُونُ"[2].

وقد ضعَّفَ هذه القراءةَ كثيرٌ من النّحاة لعلتين:[3] الأولى: أنَّ ذلك ليس أمرًا على الحقيقة؛ إذ كيفَ تأمرُ المعدوم الذي لم يوجد بعدُ، والثانية: أنّ الطلب وجوابه لا يكونان من فعل واحد، فلا يُقال: "ادرس فيدرس"، وهذه العلة الثانية التي ذكرها الرماني. أما توجيه العلّة الأولى فهو من باب إنزال المعدوم منزلة الموجود، فهذا الأمر لقرب تحققه ووقوعه كأنه حصل قبل (كن)، والردّ على الثانية أنه وإن تشابه الفعلان فإنّ معناهما متباين وفاعلهما مختلف، الأوّل من الله والثاني من الموجود، وهذا كثيرٌ بمعنى المطاوعة كأن تقول: "كسرته فانكسر".

وهناك توجيه أخير للنصب ذكره النحاة[4]، إمّا أن يكون على العطف، في المواضع التي جاء فيها المعطوف عليه منصوبا، أو من باب مراعاة ظاهر اللفظ، فاللفظ أمر –وإن لم يكن في حقيقته كذلك– وكل هذه التعليلات لا قيمة حقيقية لها، فما يهمنا هنا أنها قراءةٌ ثبتت وردّها الرمّاني، وإذا ثبتت القراءة فالعلل بعد ذلك تحصيل حاصل، إذ لا تحتاج القراءة لأن تقوى بالعلة أو تضعف بها.

كما استقلّ الرمّاني عن سيبويه بذكر بعض القراءات الصّحيحة ولحّنها، من ذلك قوله: "ولا يجوزُ أن يقعَ الحرف الواحد السّاكن في الوصل، نحو: (محياىْ ومماتىْ)[5] بإسْكان الياء، كما وقع المُدغَم، من أجل أنَّ المُدغم قد صار الأول فيه بمنزلة المُتحرِّك؛ إذ يرتفع اللسان له، وللمتحرك رفعة واحدة، وليس كذلك الحرف السّاكن إذا انفرد وحده؛ لأنه لم يكن قد دخلَ في حرف يقوى به"[6]، وقال: "وحكم المتحرك في إدغامه بالمتحرك فهو أقوى من السّاكن الذي ليس بمُدغَم في المتحرّك، ودليل ذلك ثبوته في: (شابٍّ) و(دابَّةٍ) على اطّراد في الباب، ولو كان ساكنًا غير مُدغَمٍ لم يَجُز؛ ولذلك خطَّؤوا من قرأ: (محياىْ ومماتىْ)"[7]، فهذه القراءة أنكرها الرّمَّاني قياسًا واستعمالًا، إذ لا يجيزُ التقاء السّاكنين إلا في الساكن المُدغم بمتحرك، و في (محياىْ) التقى ساكنان وليس ما بعد الألف بمدغم،

---

[1] قرأ ابن عامر بالنصب في جميع المواضع إلا في موضعين، آل عمران 59، الأنعام 73، وشاركه الكسائي بالنصب في النحل 40، يس 82. انظر: المعصراوي، أحمد عيسى، وكحيلة، محمد الدسوقي، الجدول المفصل في القراءات العشرة المتواترة، ط1، دار السلام، مصر، ص82.

[2] الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، شرح كتاب سيبويه، مصدر سابق، 1715/4.

[3] العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، (ت616هـ)، التبيان في إعراب القرآن، علي محمد البجاوي، بدون ط، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، 109/1.

[4] أبو شامة، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل (ت665هـ)، إبراز المعاني من حرز الأماني، بدون ط، دار الكتب العلمية، ص340. وانظر: أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي (ت745هـ)، البحر المحيط في التفسير، صدقي محمد جميل، بدون ط، دار الفكر، بيروت، 1420هـ، 586/1.

[5] القراءة بسكون الياء قراءة نافع، وقرأ الباقون بفتح الياء. قال الفارسي: "إسكان الياء في (محياىْ) شاذّ عن القياس والاستعمال، فشذوذه عن القياس أنَّ فيه التقاء ساكنين، لا يلتقيان على هذا الحدّ في محياي، وأمّا شذوذه عن الاستعمال فإنك لا تكاد تجده في نثر ولا نظم" الحجة للقراء السبع، 440/3.

[6] الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، شرح كتاب سيبويه، مصدر سابق، 3709/8.

[7] الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، شرح كتاب سيبويه، مصدر سابق، 2510/5.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنيّة 2023

وبما أنها صحّت في قراءة، فلا وجه لردّ الرماني إياها، إذ تثبتُ على أنّها لغة، خاصّة أنَّ من يقرأ بإسكان الياء يمدُّ معها الألف، فلا ثقل في التقاء الساكنين.

ولعلَّ تفسير ذلك عدم علم الرّمّانيّ بتواتر هذه القراءة، ولا يُتصوَّر أن يكونَ منه أن يخالف ما صرَّحَ به سابقا، من أنَّ القرآن بقراءاته الصحيحة لا يأتي بضعيف اللغة، فضلًا عن إتيانه بما لا يصحُّ.

كذا استقلَّ الرّمّانيّ بتلحين قراءة: (بالغدوةِ والعشيّ)[1]، فقال: "وهل يجوز: (آتيكَ اليومَ غدوةً) و(بُكرةً) على التّنكير؟ ولمَ أجازه الخليل، ولمْ يُجز دخول الألف واللام فيه؟ حتّى لحَّنوا من قرأَ: (بالغدوةِ والعشيّ)"[2]، وبعد أن ذكر ذلك، لم يدافِع عن هذه القراءة، بل أثبت لحنها، وقال بمنعِ صرفهما، مع جواز دخول التنوين ومنع دخول (أل)، فقال: "ويجوز أتيكَ (غدوةً) و(بُكرةً) إذا صَحِبَ الكلام دليل، كما يجوز: (هذا عثمانٌ آخر)، ولا يجوز دخول الألف واللام فيهما؛ لأنهما للعهد، والعهد قائم فيهما، وإنما عرض التنكير كما عرض في: (عثمان)؛ بالدليل"[3].

لم يُجز الرماني إدخال الألف واللام على (غُدوة) لأنها معرفة بذاتها فهما أعلام –كما ذكر ذلك سيبويه–[4]، إذ يدلان على زمن معيّن، ولا معنى لدخول الألف واللام حينها، ولتعليل جواز دخول الألف واللام نقول: إنَّ الألف واللام لا تكون دائما للتعريف، فقد تدخل على المعرفة لتفيدَ لمحَ الأصلِ على نحو دخولها على (العبّاس)، أو أنَّ دخول الألف واللام كان لمشاكلة (العشيّ) فقد جاورتها فحق لها أن تشابهها[5]، وهذه العلة الثانية تذكر استئناسًا، والقراءة صحيحة متواترة فلا وجه للرماني بردّها سواء أستطعنا تعليل ذلك أم لا.

رابعًا: تفضيل القراءة المتواترة على القراءة الشّاذّة

يُفضّل الرّمّانيّ المتواتر على الشّاذّ، وهذا واضحٌ من منهجه، فالمتواترُ قرآنٌ والشّاذّ ليس كذلك، ومن أمثلة ذلك قوله: "وفي قراءة ابن مسعود: (هذا بعلي شيخٌ) [هود: ٧٢]، فهذا شاهد في الخبر على ما بينا، وفي قراءتنا: (شيخًا)، وهو شاهد على الحال، واختير النصب لتكون الفائدة في: (هذا بعلي) واقعة، ثم يأتي (شيخًا) على الحال للزيادة في الفائدة، فهذا أكثر الفائدة على جهة الخبر الواحد"[6]، وما ذهب إليه الرمّاني حسنٌ، فهو لا يردُّ القراءة الشاذة لاحتمال اللغة إياها، ولكنه يميل إلى تكثير المعاني، ومتى أمكن حمل القرآن على كثرة المعاني كان أولى من التكرار إجمالا.

وكذا يقول في قراءة: "فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ" [ص: 3]: "والنّصب للخبر أحقُّ بها لأنّه بمنزلة الظّرف الذي لم تعمل في لفظه، فلهذا كان أجود ممن رفع فقال: (ولات حينُ مناص)"[7]، فالوجهان جائزان في العربية،

---

[1] ابن خلف المقرئ، أبو طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري السرقسطي (ت455هـ)، العنوان في القراءات السبع، زهير زاهد وخليل عطية، بدون ط، عالم الكتب، بيروت، 1405هـ، ص122.

[2] الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، شرح كتاب سيبويه، مصدر سابق، 2203/5.

[3] الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، شرح كتاب سيبويه، مصدر سابق، 2207/5.

[4] انظر، أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت377هـ)، الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين قهوج وبشير جويجاني، ط2، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، 1413هـ–1993م، 140/5.

[5] انظر: أبو زرعة ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد (ت حوالي 403هـ)، حجة القراءات، سعيد الأفغاني، دون ط، دار الرسالة، بيروت، ص251.

[6] الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، شرح كتاب سيبويه، مصدر سابق، 957/2.

[7] الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، شرح كتاب سيبويه، مصدر سابق، 171/1.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنيّة 2023

إما أن تحذف اسم (لاتَ) على تقدير (ولات الحينُ حينَ مناص)، أو على حذف الخبر (ولاتَ حينُ مناصٍ حينًا لهم)[1]، وعلى الوجه الأول جاء المتواتر، وهو أكثر في العربية، إذ حذفُ المبتدأ أو ما في مقامه أكثر من حذف الخبر، لا سيّما أن الفائدة في الخبر لا في المبتدأ.

وقد ذهب أحمد مكي الأنصاري إلى أن سيبويه عرّض بقراءة شاذّة وهي: (تمامًا على الذي أحسنُ)[2]، وفهم ذلك من قول سيبويه: "واعلم أنَّ (كفى بنا فضلا على مَن غيرُنا) أجود وفيه ضعفٌ إلا أن يكون فيه هو، لأن هو من بعض الصلة، وهو نحو مررت بأيُّهم أفضلُ، وكما قرأ بعض الناس هذه الآية: "تماما على الذي أحسَنُ"[3]، وكلام سيبويه واضحٌ لا تعريضَ فيه؛ لأنّ كلامه مُستثنى منه؛ فقال: (إلا أن يكون في هو) أي؛ فلا يضعُف، وعلى هذا أكّد الرمّانيّ فقال: "وأما قراءة بعض الناس: (تمامًا على الذي أحسنُ) فهو على الحذف بتقدير، الذي هو أحسن، والاختيار: (تماما على الذي أحسنَ)؛ لأنّه لا حذفَ فيه"، فهنا حذفٌ حتى تكونَ جملة الصلة فيها عائدٌ.

فالرمّانيّ هنا لا يضعّفها إلّا أنه لا يجعلها المختارة، ويفضّل عليها القراءة المتواترة، فمن هذا يمكن الحكم بأنّ الرمّاني قد يفضل القراءات بعضها على بعض إن لم تكن متواترة، بل قد يضعّف قراءة إن كانت شاذّة، فالشاذُّ عنده يعاملُ معاملة القول العربي إذ هو ليس من كلام الله، فهو كالبيت الواحد في التقوية والتضعيف وغير ذلك.

خامسًا: إذا تعددت الأوجه في المتواتر يحسّنها كلَّها

لا يجيزُ الرّمّانيّ حمل القرآن على ضعيف اللغة وأدونها، كذا لا يعارضُ قراءةً متواترة بأختها، فهما في المنزلة سواء، فهذا قرآن وهذا قرآن، قال: "وفي التنزيل: "وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ" [آل عمران: 142] بالنصب على الصرف[4]، وقد قُرئ: {وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ}، والنصب على: لمَّا يجتمع الجهاد مع الصبر، فهو حثٌّ عليه على هذا الوجه، فأما الجزم فعلى الحث على الجهاد، وعلى الصبر، وكلا الوجهين حسن، والأول أبين"[5].

فقد أجازَ في الموضع السابق الوجهين، ووجَّه كلًّا منهما إلى دلالةٍ مُعيَّنةٍ، النصب على واو المعيّة؛ أي اجتماع الجهاد مع الصبر، والجزم على العطف بنيَّة تكرار العامل.

وقد يكتفي بتوجيه وجه المتواتر دون تعليق تسليما منه بصحّته، نحو قوله تعالى: "وَلَا يَأۡمُرَكُمۡ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرۡبَابًاۗ" [آل عمران: 80] (ولا يأمرَكم) بالرفع والنصب[6]، وذلك بعد قوله تعالى: "مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن

---

[1] انظر، ابن أم قاسم المرادي، أبو محمد بدر الدين (ت749هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413هـ-1992م، ص488.

[2] الأنصاري، أحمد مكّي، سيبويه والقراءات، ط1، دار المعارف، مصر، 1973م، ص28.

[3] سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان الحارثي (ت180هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ-1988م، 108/2.

[4] أنها صرفت عن الفعل المجزوم مع شرط وجود النهي أو الجحد أو الاستفهام.

[5] انظر: الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، شرح كتاب سيبويه، مصدر سابق، 1723/4. وانظر أيضًا مثالا آخر 229/1.

[6] "اخْتَلَفُوا فِي ضم الراء وفتحها من قَوْله: "وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا"، فَقَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع وَأَبُو عَمْرو والكسَائِي: "وَلَا يَأْمُرُكُم" رفعًا، وَكَانَ أَبُو عَمْرُو يختلس حَرَكَة الرَّاءِ تَخْفِيفًا، وَقَرَأَ عَاصِمٍ وَابْن عَامر وَحَمْزَة: "وَلَا يَأْمُرَكُمْ" نصبا". انظر: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت377هـ)، الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين قهوج وبشير جويجاني، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، 1413هـ-1993م ، 57/3.

يُؤۡتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحُكۡمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادا لِّي مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمۡ تُعَلِّمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمۡ تَدۡرُسُونَ" [آل عمران: 79]، فالرفع على معنى ولا يأمركم الله، والنصب على معنى ولا يأمرَكم البشر[1].

بقي قسم أخير تقتضيه القسمة العقلية وهو تفضيل الشّاذّ على المتواتر، ولم أجد لهذا مثالًا عند الرمّانيّ، فهذا يخالفُ منهجه في أنَّ القرآن في أعلى منزلة، فالمتواترُ قرآنُ والشّاذّ ليس كذلك، ولا يمكن أن يفضل على القرآن أي شيء من الكلام العربي.

المبحث الثاني: موقف الرماني من القراءات الشاذة

حدثَ خلافٌ كبير في مفهوم القراءة الشّاذّة، وسأقف على المُختار من ذلك، وقد ذكرَ علماء القراءات أركانًا ثلاثة للقراءة المقبولة، وهي:

1. التواتر، وهو أهمُّ ركنٍ من الأركان الثلاثة، ومتى تحقّق كان الباقي تحصيل حاصل، إذ لا يُتصوّر تواتر قراءة مع مخالفتها العربية أو الرسم العثماني، ومنْ قَبِلَ صحّة السند مع الشهرة ولم يشترط التواتر أضاف معه الركنين الآخرين، وهذا ما ذهب إليه مكي بن أبي طالب، وابن الجزري[2].
2. موافقة رسم أحد المصاحف التي أرسلها عثمان بن عفان –رضي الله عنه– للأمصار.
3. موافقة العربية ولو بوجه من الوجوه.

والقراءَةُ الشَّاذَّةُ اصطلاحًا هي: ما اختل فيها ركن من أركان القراءة الثلاثة المتقدمة[3]، وبناء على هذا يمكن القول إنَّ للقراءات الشاذة صورًا ثلاثًا[4]:

1. نقلها غير ثقة مع الموافقة لرسم المصحف، وللسان العربي. نحو قراءة ابن السميفع وأبي السمال: "فاليومَ نُنجيكَ ببدنِكَ لتكونَ لمنْ خَلَفَك آيةً" قُرِئتْ بالحاءِ المُهمَلَةِ، وفتحِ اللامِ في (حَلَفك)[5].
2. قراءة نقلها ثقة، ولا وجه لها في العربية. يقول ابن الجزري: "ولا يصدر مثل هذا إلا على وجه السهو والغلط وعدم الضبط، ويعرفه الأئمة المحققون، والحفاظ الضابطون، وهو قليل جدًّا بل لا يكاد يوجد، وقد جعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع: "وجعلنا لكم فيها معائش" بالهمز"[6]، وكذا قراءةُ: (والسَّماءِ ذاتِ الحِبُك) بكسر

---

[1] الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، شرح كتاب سيبويه، مصدر سابق، 1739/4.

[2] انظر: ابن أبي طالب، أبو محمد مكي (ت437هـ)، الإبانة عن معاني القراءات، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، بدون ط، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ص57 وما بعدها. وانظر: ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير (ت833هـ)، النشر في القراءات العشر، علي محمد الضباع، دون ط، المطبعة التجارية الكبرى، 14/1.

[3] انظر: أبو شامة، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن المقدسي (ت665هـ)، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، بدون ط، دار صادر، بيروت، 1395هـ، ص171–172، 184، وانظر: ابن الجزري، (ت833هـ)، النشر في القراءات العشر، مصدر سابق، 9/1.

[4] انظر: الطويل، السيد رزق، مدخل في علوم القراءات، المكتبة الفيصلية، ط1، 1985م، ص57.

[5] ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد (ت833هـ)، النشر في القراءات العشر، مصدر سابق، 12/1.

[6] ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد (ت833هـ)، النشر في القراءات العشر، مصدر سابق، 17/1.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنيّة 2023

الحاء وضم الباء[1]، فإنَّها مخالفةٌ لأوزان العربية ولا نظير لها فوزن (فِعُل) من الأوزان التي أهملتها العرب، وكذا قراءةُ: (وذروا ما بقيَ من الرِّبُو)، فلا يوجد في لسان العرب اسمٌ آخره واو قبلها ضمَّة[2].

3. صحَّ نقله في الآحاد، وله وجه في العربية، وخالف رسم المصحف، نحو قراءة ابن عباس: "يأخذ كل سفينةٍ صالحةٍ غصبًا" بزيادة لفظ "صالحة"[3].

وأضاف ابن الجزري صورة رابعة مردودة وشاذة؛ وهي ما وافق العربية والرسم، ولم يُنقل ألبتة، ثم يقول تعليقا على ذلك: "فهذا رده أحق، ومنعه أشد، ومرتكبه مرتكب لعظيم الكبائر"[4]، وهذه الصورة كثيرا ما ترِدُ عند النحاة، وكان الرّمّانيّ يشيرُ إليها لكنه كان حذرا، فيقول إنما نجيز هذا في غير القرآن، وفي كلام الناس لعدم وروده، فلا يمكن أن نثبتَ روايةً شاذّة لاحتمال اللغة إياها، فالوجه اللغوي تبعٌ لا أصلٌ، إنما الشأن الأول في السند والنقل، يقول الرّمّانيّ: "وتقول (الحمدُ لله ربَّ العالمين)، وهو مسموع بالنصب عن العرب، ويجوز فيه الرفع، وإنما جاز مع مخالفته لفظ القرآن؛ لأنه لم يذهب به مذهب الحكاية للفظ القرآن، فإنما هو مجرى كلام الناس"[5].

وإنّما أردتُ التَّفصيل في هذه المسألة لأنَّ هناك من يرى أنَّ الشّاذّ ما اختلَّ فيه الرّكنُ الأوَّل أو الثاني فقط، فالقراءة الشاذّة حُجّة قطعيّةٌ في اللغة؛ إذ إنَّ وجه شذوذها اختلال شرطِ السند فلم تبلغ حدّ التواتر ليُقرأ بها في الصّلاة، وإنما جاءت موافقة لأوجه العربيّة[6]، وعلى هذا جاء كلام الأفغاني في الحديث عن القراءة الشاذّة أنّ الذي اختلَّ فيها هو السند أو الرسم، وليست اللغة[7]، وهذا الكلام غير دقيق كما مثّلنا من قبلُ، فقد يختلُّ فيها وجه اللغة.

وقسَّمَ أحمد نحلة القراءات الشاذّة إلى: ضعيفة (ما اختلَّ فيها وجه العربية)، وشاذّة (ما اختلَّ فيها الرسم)، وباطلة (ما اختلَّ فيها وجه السند)[8]، وهذا الكلام لا يصحُّ، وقد فهم هذا الكلام من مقولةِ ابن الجزري التي يقول فيها: "كلُّ قراءةٍ وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة"[9]، ظنَّ نحلة أنَّ ابن الجزري أرادَ اللفَّ والنّشر وفرّع عليه ما قلناه، وليس هذا مقصود ابن الجزري الظاهر من خلال تطبيقه واصطلاحاته، ولم تُعرف هذه التقسيمات عند أحد من أئمة السلف فضلًا عن أئمة الخلف من أهل القراءات، إنما ذكرها ابن الجزري من باب الترادف، أو من باب ذكر مستويات الشّاذ، فمنه الباطل تماما، ومنه الضعيف الذي لم يرقَ للمتواتر.

---

[1] انظر: النجار، محمد عبد العزيز، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2001م، 324/4.

[2] انظر: ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، المُحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، 1966–1969م، 143/1، وانظر: عضيمة، محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، 432/5.

[3] انظر، صحيح البخاري، رقم الحديث (4725).

[4] ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف (ت833هـ)، النشر في القراءات العشر، مصدر سابق، 17/1.

[5] 916/2، ومع أنَّ القراءة بالنصب رويت إلا أنَّ الرّمّانيّ لم يثبتها قراءةً إنما هي وجهٌ لغويٌّ فقط.

[6] انظر: عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، مرجع سابق، ص1–2.

[7] الأفغاني، سعيد، أصول النحو العربي، مصدر سابق، ص30.

[8] انظر: نحلة، محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، مصدر سابق، ص40.

[9] ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف (ت833هـ)، النشر في القراءات العشر، مصدر سابق، 9/1.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنيّة 2023

فالقراءة الشاذة ليست كالقراءة المتواترة في الاحتجاج، ولا يستويان، إذ المتواتر ثابتٌ أنه من كلام الله والشاذ ليس كذلك، ولا يمكننا أن نفهم إطلاق حكم جواز الاحتجاج بالشّاذّ في مسائل اللغة من كلام السيوطي: "وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافًا بين النحاة وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه"، فالاحتجاج بالشّاذّ مُقيَّد بعدم مخالفة القياس، أو أنه يحفظ ولا يُقاس عليه كونه من الكلام العربيّ، فالخلافُ بين النّحاة في قبول الشاذّ حاضرٌ، دلّت عليه تطبيقات النحاة.

نأتي الآن إلى رأي الرّمّانيّ الذي لا يبعدُ عمَّا قيل من قبل، فكان يُعامل القراءات الشاذّة على أنها من كلام العرب، وليست بعضًا من كلام الله، فكثيرا ما يأتي بقول (وقال بعض العرب)، يقول مثلا: "ولم جاز في قول بعض العرب: (ولا تنسوِا الفضل)، وجاز في قول بعضهم: (لوُ استطعنا)"[1].

وقد يضعِّفُ بعض الشّاذّ، ولا يقبلُ آخر ويرميه بالشذوذ، وقد يقبله مع تفضيله –على غير القرآن– أو تفضيل غيره عليه، أو أن يسوّي بين الوجهين، وإنَّ الذي يؤكد معاملته الشاذ على أنه كالكلام العربي كونه قد يفضّلُ المتواتر عليه، ولا يفعلُ هذا مع المتواتر فلا يفضل بعضه على بعض، ولا يمكن أن يقوي وجه المتواتر على الشاذّ كما أسلفنا الحديث.

يوجّه الرماني القراءة الشاذّة توجيه المتواترة على نحو قراءة مجاهد: "وزلزلوا حتّى يقولُ الرّسول والذين آمنوا معه متى نصر الله" [البقرة: 214] بالرفع على أنَّ الزّلزلة سبب أدّى إلى قول الرسول، أما النصب فهو على معنى الغاية، كأنه يقول: (وزلزلوا إلى أن يقول الرسول)[2].

ويستحسن بعض القراءات الشّاذّة على نحوِ قراءة الأعرج في رفع (الطير) في قوله تعالى: "يا جبالُ أوّبي معهُ والطيرُ" [سبأ: 10][3]، ويقول: "وهو وجهٌ جيّدٌ بالعطف على المنادى"[4].

الخلاصةُ أنَّ الرمّاني كان يعامل القراءة الشاذّة معاملة البيت الواحد، فتردُّ أو تقبل أو يقاس عليها أو لا يُقاس، وليس الشّاذُّ قرآنًا، إنما هو بمنزلة الكلام العربي، أضف إلى ذلك أنَّ منزلة الشاذّ ليست واحدة، فبعضها يقوى، وبعضها يكاد لا يُذكر ولا يُعرف على نحو ما ذكره سيبويه: "وزعموا أن أبا عمرٍو قرأ: "يا صالح يتنا"؛ جعل الهمزة ياءً ثم لم يقلبها واوًا. ولم يقولوا هذا في الحرف الذي ليس منفصلًا، وهذه لغة ضعيفة"[5]، والأمرُ كما قال سيبويه: "زعموا" فلم تثبت هذه القراءة عن أبي عمرو، ولم أجد أحدًا ذكرها –فيما اطلعتُ–، ويؤكد هذا الرمّاني بقوله: "وقد حُكيَ عن أبي عمرو رحمه الله: "يا صالحُ يتنا"، وهي رواية ضعيفة، لا يُقرأُ بمثلها، وإنّما القراءةُ: "يا صالح ائتنا" بالهمزة، وترك الهمزة في: "يا صالح وتنا" على أن تجعل الهمزة واوًا خالصة، كما تُجعل في مومن". فالانتقال من ضم إلى ياء ليس له نظير في العربية، إنما تجعل الهمزة واوا خالصة وهي قراءة متواترة عن ورش.

---

[1] الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، شرح كتاب سيبويه، مصدر سابق، 3202/7.

[2] الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، شرح كتاب سيبويه، مصدر سابق، 1695/4.

[3] البحر المحيط، 253/7.

[4] الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، شرح كتاب سيبويه، مصدر سابق، 1185/3.

[5] لم أقف على هذه القراءة في المتواتر، إنّما المرويّ عن أبي عمرو كما رواه السوسي بإبدال الهمزة واوا لضمّة صالح وهو المرويّ أيضًا عن ورش، وليس إبدالها ياء، ولم يذكر هذا أحدٌ غير سيبويه، ولو صحّت القراءة لرويت عنه. انظر: البحر 331/4، والدر 367/5.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنيّة 2023

وكذا تبعَ الرمّاني سيبويه في عدم قبول قراءة النصب[1] في: "هؤلاء بناتي هُنَّ أطهرَ لكم"، وعلى هذا مضى الرمّاني فقال: "فأما قراءةُ ابن مروان: "هنَّ أطهرَ لكُم" [هود: 78] فخطأٌ عِنْدَ سائر النحويينَ، وقال أبو عمرو بنُ العلاءِ: "احتبى ابنُ مروانُ في لَحنهِ في هذه القراءة"؛ وذلك لأنه جعل الفصلَ في الحالِ، وهي فضْلَةٌ في الكلامِ، ونكرةٌ أيضًا، فلا يجوزُ ذلك لما بينا"[2]، إذًا حكّمها لأقيسة النحو وقواعدهم ولا يكترث في ردّها.

وقد يذكرُ قراءة شاذة ويسكت عنها على نحو ما ذكر في قوله: "وحكى عيسى عن كثيرٍ من العرب أنهم يقولون: (وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون)، فهذا على الاسم المبتدأ وهو على قراءتنا على الفصل: (ولكن كانوا هم الظالمين)"[3]، وهذا وجهٌ حسنٌ تقبله العربية على أن الجملة الاسمية هي الخبر، ونراه عبر بـ(قراءتنا) على أنها المقدمة.

ومن فقه الرماني أنه لم ينظر إلى الشاذّ على أنَّه في درجة واحدة، وهذا عدلٌ فكما أنّ الصحّة ليست في الدرجة نفسها، كذا الشذوذ ليس درجة واحدة، إنما الأمرُ يتبعُ للعلة التي قدمنا بها متعلقٌ بمدى خروجه عن الأصل وقرب العلة فيه وبعدها عن علة الأصل، يقول: "ولا خِلافَ فِي أَنَّهُ شَاذٌّ، إِلَّا أَنَّ الشَّاذَ إِذا قَلَّ مَا يَخْرُجُ بِهِ عَنِ الْأَصْلِ، وَكَثُرَ نَظَائِرُهُ في جِهَةِ الشُّذوذ، كَانَ أَوْلى بِهِ، فَوُقُوعُ كَلِمَةٍ مَوْقِعَ كَلِمَةٍ كَثِيرٌ، وإِنْ كَانَ عَلَى طَرِيقِ الشُّذُوذِ، فأَما جَعْلُ الحَرْفِ حَرْفَ إِضَافَةٍ، وَلَيْسَ فِيهِ مَعْنى حَرْفِ الإِضَافَةِ فَفَاسِدٌ"[4]، فهو شاذّ قلَّ ما يخرجُ عن نظائره.

بقيَ أن أشير إلى مسألةٍ مُهمَّةٍ وهي تفريقُ الرماني بين الشّاذّ والنّادر مع أنّ كليهما متفقان في حقيقة الأمر، فهذا خرج عن نظائره وذا كذلك، إلّا أنّه يجعل الخروج عن النظائر في النادر لدلالة على معنى نادر، من باب المشاكلة في الخروج، فهذا خرج عن علة المطرد، وذا خرج لمعنى خاصٍ به، وهذه الفكرة مكرورة عنده كثيرا، يقول في نحوِ (سبحانَ الله): "لمّا تضمّن أعلى مراتب التعظيم الذي لا يجوز إلا لله وحده كانَ قد تضمّن معنى نادرًا، خرجَ بذلك عن نظائره، فخرج بالامتناع من التصرُّف عن نظائره؛ ليُنبئ عن هذا المعنى"[5].

فهاهنا توظيفٌ منه للخروج عن النظائر، لا يكون تحقيق المعنى المراد بغير هذا الأسلوب، فهذه المخالفة –وهي في حقيقتها شذوذ– مقصودةٌ، وتحمل دلالةً خاصَّة.

الخاتمة

عرضت الدراسة لموقف الرماني من الشاهد القرآني متواتره وشاذّه، وقد أخذت هذه القضيّة حيّزًا في أصول النحو، خاصّة بعد أن تباينت تطبيقات النحاة من الاستشهاد بالقراءات القرآنية، فجاءت هذه الدراسة تنظر في نوعٍ من السّماع عند نحويٍّ من نحاة القرن الرابع شَرَحَ كتابًا هو قرآن النحو، فكان نعم الشّارح والمشروح له. وقد توصّلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها:

---

[1] سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان الحارثي، (ت180هـ)، الكتاب، مصدر سابق، 397/2.

[2] الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، شرح كتاب سيبويه، مصدر سابق، 1590/3.

[3] الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، شرح كتاب سيبويه، مصدر سابق، 1578/3.

[4] الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، شرح كتاب سيبويه، مصدر سابق، 1555/3.

[5] الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، شرح كتاب سيبويه، مصدر سابق، 571/2. وانظر: الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، (ت384هـ)، شرح كتاب سيبويه، مصدر سابق، 305/1.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنيّة 2023

1. صرّح الرمّاني بأنَّ متواتر القرآن لا يُحمل إلا على الأوجه الحسَنة في اللغة، ولا يمكن حملها على الأوجه الضّعيفة أبدًا.
2. باينَ الرمّاني بين ما يجوزُ في القرآن وما يجوزُ في اللغة عموما، فكان يجيزُ أن تحمل اللغة على (أكلوني البراغيث) ولا يُجيزُ ذلك في القرآن.
3. ردّ الرمّانيّ في تطبيقاته بعض القراءات المتواترة صراحة، ومرجعُ ذلكَ –في الأغلب– عدمُ علمه بتواترها، إذ لو صحّت عنده قرآنًا لما ردّها لتصريحه بأنّ القرآن لا يردُّ منهُ شيءٌ.
4. وافقَ الرمّاني سيبويه في التّعريض ببعض القراءات من خلال تضعيف أوجه جاءت عليها قراءة قرآنية دون ذكر القراءة، فكان يُعرضُ عن ذكر بعض القراءات إذا خالفت قياسه.
5. كان الرمّاني يفضّل المتواتر على الشّاذّ، وإذا تعددت أوجه المتواتر يحسّنها كلها ولا يفضّل بعضها على بعضٍ.
6. منهجُ الرمّانيّ في التّعامل مع الشّاذّ على أنّه بعضٌ من كلام العرب، لا من كلام الله.
7. لم أقِف على نماذج عند الرمّاني يفضّل فيها الشّاذّ على المتواتر؛ وذلك لأنّ المتواتر قرآنٌ والشّاذّ ليس كذلك.
8. يُعامل الرمّانيّ الشّاذّ معاملة البيت الواحد، فيضعّفهُ أو يردُّه أو يقبله، أو يحسّنه أو يحسّنُ غيره عليه.
9. لم ينظر الرمّانيّ إلى الشّاذّ على أنّه في المرتبة نفسها، فبعضُ الشّاذّ قويٌّ، وبعضها متهالكٌ خالف القياس ولم ينقله أحد فهو مردود.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- الأنصاري، أحمد مكّي، سيبويه والقراءات، ط1، دار المعارف، مصر، 1973م.
- الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب (ت402هـ)، إعجاز القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، ط5، دار المعارف، مصر، 1997م.
- التنوخي، أبو المحاسن المفضل بن محمد، (ت442هـ)، تاريخ العلماء النَّحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، ط2، دار هجر، القاهرة، 1992م.
- ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت833هـ)، النشر في القراءات العشر، تحقيق علي محمد الضباع دون ط، المطبعة التجارية الكبرى.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، المُحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، 1966–1969م.
- الحديثي، خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ط1، جامعة الكويت، الكويت، 1974م.
- أبو الحسين، محمد بن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، 1952م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف (ت745هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق صدقي محمد جميل، دون ط، دار الفكر، بيروت، 1995م.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنيّة 2023

- خاروف، محمد فهد خاروف، الميسر في القراءات الأربع عشرة، ط1، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، 2000م.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، (ت463هـ)، تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2002م.
- ابن خلف المقرئ، أبو طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري السرقسطي، (ت455هـ)، العنوان في القراءات السبع، تحقيق زهير زاهد وخليل العطية، دون ط، عالم الكتب، بيروت، 1985م.
- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين (ت681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
- الداني، عثمان بن سعيد أبو عمر الداني، (ت444هـ)، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، تحقيق محمد صدوق الجزائري، ط1، دار الكتب العلمية، 2005م.
- رفيدة، إبراهيم عبد الله، النحو وكتب التفسير، ط3، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 1990م.
- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق شريف النجار، ط1، دار السلام، القاهرة، 2021م.
- أبو زرعة ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد (ت حوالي 403هـ)، حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، دون ط، دار الرسالة، بيروت.
- سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان الحارثي (ت180هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ-1988م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ):

أ- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد علي منصور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.

ب- الإتقان في علوم القرآن، تحقيق سعيد المندوب، دون ط، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، 1974م.

- أبو شامة، أبو القاسم شهاب الدين عبدالرحمن المقدسي (ت665هـ):

أ- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، دون ط، دار صادر، بيروت، 1980م.

ب-إبراز المعاني من حرز الأماني، دون ط، دار الكتب العلمية، بيروت.

- الصغير، محمود أحمد، القراءات الشّاذّة وتوجيهها النّحويّ، دون ط، دار الفكر، دمشق، بيروت، 1999م.
- ابن أبي طالب، أبو محمد مكي (ت437هـ)، الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دون ط، دار نهضة مصر للطبع والنشر.
- الطويل، السيد رزق، مدخل في علوم القراءات، المكتبة الفيصلية، ط1، 1985م.
- عبادة، محمد إبراهيم، الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه عرض وتوجيه وتوثيق، مكتبة الآداب، القاهرة.
- عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، (ت616هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دون ط، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.
- العوضي، أبو مالك، ومجموعة من المؤلفين، صناعة التفكير اللغوي، ط1، تكوين، السعودية، 2014م.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنيّة 2023

- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت377هـ)، الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، ط2، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، 1993م.
- الفراء، يحيى بن زياد (ت207هـ)، معاني القرآن للفراء، تحقيق أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط1، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.
- ابن أم قاسم المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم، (ت749هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م.
- المبارك، مازن، الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، ط1، مطبعة جامعة دمشق، 1963م.
- ابن مجاهد، أحمد بن موسى التميمي (ت324هـ)، السبعة في القراءات، ط2، دار المعارف، مصر، 1980م.
- المعصراوي، أحمد عيسى، وكحيلة، محمد الدسوقي، الجدول المفصل في القراءات العشرة المتواترة، ط1، دار السلام، مصر.
- الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ط1، دار الشروق، عمان، 2001م.
- ابن مهران، أحمد بن الحسين النيسابوري (ت381هـ)، المبسوط في القراءات العشر، تحقيق سبيع حمزة حاكيمي، دون طبعة، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1981م.
- النجار، محمد عبد العزيز، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2001م.
- نحلة، محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ط1، دار العلوم العربية، بيروت، 1987م.
- ابن النديم، محمد بن إسحاق (ت438هـ)، الفهرست، تحقيق: إبراهيم رمضان، ط2، دار المعرفة، بيروت، 1997م.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنيّة 2023